وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

الجزء الثالث

محفوظة
جميع الحقوق

لدار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة

BP133.7 .A44 .M88 2026
ISBN: 9789922778341

مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين السادس (٦-٥/ ٢/ ٢٠٢٥ : كربلاء، العراق).
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين بتاريخ (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) – الطبعة الأولى – كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦م / ١٤٤٧ هـ.
٥ مجلد ؛ ٢٤ سم. – (العتبة الحسينية المقدسة؛ ١٧٦٣)، (قسم دار القرآن الكريم؛ ٤٧).
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
١. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – في القرآن – مؤتمرات.
٢. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – أثره في تفسير القرآن وعلومه- مؤتمرات.
٣. حديث (علي مع القرآن) – دراسة.
٤. الإسلام والسياسة – مؤتمرات.
٥. السياسة الاقتصادية (الإسلام) – مؤتمرات.
٦. الإسلام وعلم الاجتماع – مؤتمرات.
٧. الإسلام والطب. أ. العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). دار القرآن الكريم. ب. العنوان.
تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

239،3063

م ٣٥٩ مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي (٦: ٢٠٢٦: كربلاء)
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والأدوات/ مؤتمر . ط١- كربلاء: دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦، الجزء الثالث، (٥٣٨ صفحة)، ٢٤ سم.
١ .الإمام الحسين بن علي عليهما السلام – الإمام الثالث- مؤتمرات .
م. العنوان.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٢٠٤٣) – لسنة ٢٠٢٦م

الإخراج الفني: أمجد حامد الفتلاوي

وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

المنعقد بعنوان

أثر أمير المؤمنين علي القرآني في مدونات المسلمين

قراءة في المنهج والأدوات

وتحت شعار لن يفترقا

علي مع القرآن والقرآن مع علي

أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة

بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين

وذلك بتاريخ (٥-٢٠٢٥/٢/٦)

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Directorate

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم التنسيق والتعاون العلمي

العدد: ب ت/ ١٢٥٤
التاريخ: ٢٠٢٥/١/٢٩

جامعة كربلاء/ السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم

م/ مؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً الى كتابكم ذي العدد (ع/ش.ع/ ٣٠٩) في (٢٠٢٥/١/٢١) ومرفقه الاوليات الخاصة بمؤتمر جامعتكم الموسوم (**أثر امير المؤمنين علي (عليه السلام) القرآني في مدونات المسلمين – قراءة في المنهج والادوات**) والمزمع انعقاده للمدة (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) ، وبالنظر لاستيفائكم المتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعمامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت٢/٥٣٥٩) في (٢٠٢٣/٦/٢١) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر أعلاه.

... مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ١ /٢٩

نسخة منه الى//

- مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير/ مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات.

م.م. مروه ١/٢٨

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة:

الْحَمْدُ للهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَهُ، وَالْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَهُ، نَحْمَدُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَنَسْتَعِينُهُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِهِ، وَنَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعاً، وَبِذِكْرِهِ نَاطِقاً، فَأَدَّى أَمِيناً، وَمَضَى رَشِيداً، وَخَلَّفَ فِينَا رَايَةَ الْحَقِّ، مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ، وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ، آلَه الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين...

خلق الله تعالى أمثلةً للإنسان الكامل على مختلف العصور؛ فكان حجَّته في أرضه التي لا تخلو من مثالٍ لذلك الكمال، الذي هو بنفسه درجات مثَّل أعلاها نبيُّنا محمَّدﷺ، فكان المثال الأعلى في الكمال على مستوى المخلوق، ولو أردنا البحث عمَّن يليه في هذه المرتبة فلا بدَّ من الاستعانةِ بخطٍّ شروعٍ متَّفقٍ عليه يكشف الكمال، ولا يوجد مثل القرآن الكريم من يكشف ذلك بوصفه كلام الله تعالى الكامل، وعلى أساس ذلك يكون مقياس الكمال على شدَّة المصاحبة والانطباق مع كلام الله تعالى، ويكون ذلك ميزانًا للتفاضل، ومن هنا فقد اتَّفقت مصادر المسلمين على رواية قول النبيِّ محمَّدﷺ لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍعليه السلام: ((عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ))، وهذا الحديث رواه الحاكم النيسابوريّ (ت: ٤٠٥ هـ) في المستدرك وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) - على ما فيه من تشدُّدٍ - في التصحيح، وروي أيضًا في غير ذلك من المصادر الأخر، أمَّا في مصادر أهل البيتعليهم السلام فلا خلاف في هذا الحديث ودلالته، وبذلك فهو متَّفقٌ على صحَّته ونسبته إلى رسول اللهﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى فيكون مصداق هذا الحديث حقيقة لا مرية فيها، وعلى أساس ما تقدَّم أُقيم هذا المؤتمر العلميّ الدَّوليّ لدراسة حقيقة هذا الحديث وواقعه العمليّ عبر البحث في مدوَّنات المسلمين عن الأثر القرآني لأمير المؤمنينعليه السلام، وبيان ما له من علومٍ قرآنيَّة تفرَّد بها؛ وصولًا إلى الإثبات العمليّ لدلالة الحديث المذكور آنفًا.

وقد حدَّد المؤتمر مساره البحثي في بيان الحقائق القرآنيَّة على وفق منهج أمير المؤمنين عليه السلام، والبرهنة العمليَّة على كماليَّة القرآن الكريم بشموله لكلِّ نواحي الحياة، ومقاربة ذلك بحياتنا المعاصرة، ومعالجة أهمِّ مشكلاتها في ضوء ما قدَّمه أمير المؤمنين عليه السلام من أثرٍ قرآنيٍّ امتدَّ ليشمل الحاجات الإنسانيَّة على مختلف العصور، مركِّزًا في ذلك على حاجات الإنسان الكبرى التي لا تختلف باختلاف صور معيشته، ومن هنا فإنَّ المؤتمر يركِّز على الأثر القرآنيّ لأمير المؤمنين عليه السلام تفسيرًا وعلومًا، ومقاربته على وفق المناهج الحديثة في البحث العلميّ ومساراته المعرفيَّة في التخصصات الإنسانيَّة والعلميَّة؛ لتكون النتيجة تقديم أمير المؤمنين عليه السلام بوصفه حلًّا لكلِّ التقاطعات، والمرجعيَّة الأصيلة التي يمكن أن ننتهي إليها بمعيَّة القرآن الكريم.

وكان حاصل هذا المؤتمر مائة وخمسة وستِّين بحثًا في شتَّى التخصُّصات المعرفيَّة، عملت على استنطاق أهداف المؤتمر ومعالجة أهمِّ المسارات التي حُدِّدت بشأنِ أقامته، وما هذه الوقائع إلَّا واحدة من مخرجات المؤتمر نأمل من الله تعالى أن تكون مرضيَّةً من لدن الباحثين والمتخصِّصين والمتابعين بشكلٍ عام.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمَّد وآله الطاهرين.

لجنة التدقيق والمراجعة العلمية

الشيخ د. خير الدين علي الهادي سلمان/ رئيس قسم دار القرآن الكريم
السيد د. مرتضى عبد الأمير جمال الدين/ معاون رئيس قسم دار القرآن الكريم
م.د. عماد طالب موسى/ مدير مركز البحوث والدراسات القرآنية
أ.م.د. عمار حسن عبد الزهرة/ مدير تحرير مجلة هدي التقلين
م.د. بهاء مهدي مظلوم دويج/ مدقق لغوي
م.د. عمار عبد العباس عزيز/ مدقق لغوي
أمجد حامد شاكر/ مدقق فني

الفهرس

الأثرُ القرآني لأمير المؤمنين عليه السلام في العلوم القرآنيّة جامعيّة القرآن انموذجًا ١١

أ.م.د. أصغر طهماسبي البُلداجي

تأثيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ والعلومِ القانونيّةِ..... ٤١

أ.م.د إقبال عبد الله أمين

الأبعاد القرآنيّة الأخلاقيّة والإيقاعيّةفي حِكَمِ الإمام عليّ عليه السلام..... ٦٣

أ. م. د. تومان غازي حسين فتات الخفاجي

الاستراتيجياتُ القرآنيّة في خطبِ الحربِ والجهادِ للإمامِ عليّ عليه السلام قراءةٌ استشرافيّة ١١٣

أ.م.د. رحيق صالح فنجان

الموجّهات التفسيريّة عند الإمام عليّ عليه السلام ١٣٣

أ.م. د. رياض عبد الرحيم حسين

أثر القيم الدينيّة في النشاط الاقتصاديّ نموذج القيم الإسلاميّة عند الإمام عليّ عليه السلام .. ١٦٥

أ.م.د عدنان حسن موسى سلمان العبيدي/ أ.م.د حسين علي ريس المشهدانيّ

الرقابةُ الاقتصاديّةُ وضمانُ سعي الإنسانِ رؤية في فكر الإمام عليّ عليه السلام ١٨٧

أ.م. د. علاء حسن مردان اللاميّ

الإمام علي عليه السلام مفسِّرا: الغيبيّات أنموذجًا ٢١١

أ.م.د. مها طالب عبد الله الجبوريّ

المنهجُ الاقتصاديّ للإمامِ عليّ عليه السلام من خلالِ القرآنِ الكريمِ والسنّةِ النبويّةِ ٢٣٩

أ.م.د. ميثم عزيز ثجيل الهلاليّ

المواعظ والحكم القرآنية عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) دراسة تحليلية ٢٦٧

أ.م.د. هاشم جبار الزرفي

المسائل القضائيّة للإمام عليّ بن أبي طالِب عليه السلام (ت٤٠ هـ/ ٦٦١ م) في الحدود والقصاص دراسة، فقهيّة، قضائيّة، تأريخيّة، وصفيّة ٢٩٧

أ.م.د. ياسين رشيد الزيباريّ

أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني على الخطابة العربية ٣٢١

أ.م.د ماجد مهدي ذياب السلطاني/ م. د. نادية سالم عيسى

المشكلةُ الاقتصاديّةُ والإمامةُ من منظورٍ أقتصاديّ وإسلاميّ معاصرٍ (الإمام عليّ عليه السلام أنموذجا) ٣٤٣

م.د أحمد إبراهيم حسين علي العبيديّ/ م. م. هبة قاسم زويد الموسويّ

الأثرُ القرآنيُّ في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ عندَ الإمامِ عليّ عليه السلام ٣٦٧

م.د أركان ناهي موسى/ م.م ناجح كريم جودة

المرجعيات القرآنيَّة في نهج البلاغة دراسة في ضوءِ تحليلِ الخطابِ قراءة في نماذج .. ٣٩٣

م. د عماد طالب موسى جاسم

العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في خطب الإمام عليّ عليه السلام ٤٢٩

م .د. زينة عبّاس فاضل / الباحثة: زينب كامل جواد

الأثرُ الفكري للإمامِ عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تاريخيّةٌ ... ٤٥٩

م. د. زيد كميل جواد سماوي الفتلاوي

لفظةُ (الصادقين) في القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تحليليّةٌ ٤٨١

م.د. سرمد محمد بكر / م.م. مرفد محمد بكر

تمثُّلاتُ الشاهدِ القرآنيِّ في نهجِ البلاغةِ..... ٥٠١

م. د. مكاسب عبادي عبود سلمان

أثرُ أميرِ المؤمنين عليّ عليه السلام في نشرِ الأخلاقِ الإسلاميّةِ وتعزيزِها دراسةٌ في الحكمةِ والإرشادِ ٥١٩

م. د. مصطفى حسين عبد الرسول

تأثيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ والعلومِ القانونيّةِ

أ.م.د إقبال عبد الله أمين

الملخص:

يعدّ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من أبرز الشخصيّات التي أرست قواعد الحكم العادل، ووضعت أسسًا متقدّمة في الفكر السياسيّ والقانونيّ، وقد تجلّى تأثيره في ممارساته السياسيّة وخطبه ورسائله، وقد أرسى أمير المؤمنين عليه السلام نموذجًا فريدًا في الحكم الرشيد، تمحور حول العدل كأساس للحكم، إذ عدّ هذا المبدأ حجر الزاوية في استقرار الدولة وازدهارها، فقد أكّد على أنّ في العدل الاقتداء بسنة الله وثبات الدول ممّا يربط بين العدل واستمرارية الحكم .

وفي المجال القانونيّ كان أمير المؤمنين من أوائل من نظّر وطبّق استقلال القضاء، عن طريق التشديد على اختيار القضاة على وفق معايير صارمة من النزاهة والكفاءة ورفض أيّ تدخّل في أحكامهم، وكان هذا التوجّه سبقًا تاريخيًا لمبدأ فصل السلطات الذي ظهر لاحقا في الفكر الغربيّ . لذلك فإنّ فكر أمير المؤمنين ما يزال مرجعًا مهمًّا في بناء أنظمة الحكم العادل والقضاء المستقل؛ لذلك سنسلط الضوء على السياسة الحكيمة التي اتّبعها أمير المؤمنين في إدارة الدولة من النواحي المالية والإدارية والقانونية والسياسية .

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، العدل، الميدان المالي والإداري، الميدان الحقوقي والسياسي.

Abstract:

Imam Ali ibn Abi Talib (peace be upon him) is one of the most prominent figures who established the foundations of just governance and laid advanced foundations in political and legal thought. His influence was evident in his political practices sermons and letters. The Commander of the Faithful (peace be upon him) established a unique model of good governance centered on justice as the basis of governance. This principle was considered the cornerstone of the state's stability and prosperity as he emphasized that justice entails following God's law and ensuring the stability of states which links justice to the continuity of rule. In the legal field the Commander of the Faithful was among the first to consider and implement judicial independence emphasizing the selection of judges according to strict standards of integrity and competence and rejecting any interference in their rulings. This approach was considered a historical precedent for the principle of separation of powers which later appeared in Western thought. Therefore the thought of the Commander of the Faithful is still considered an important reference in building just systems of government and independent judiciary. Therefore we will shed light on the wise policy that the Commander of the Faithful followed in managing the state from the financial administrative legal and political aspects.

Keywords: Good governance justice financial and administrative fields legal and political fields.

المقدّمة:

امتنع الإمام عليّ عليه السلام من الاستجابة الفوريّة لضغط الجماهير والصحابة عليه بقبول بيعتهم له بالخلافة، فقد أراد أن يضعهم أمام اختبار يكتشف به مدى استعدادهم لتحمّل أسلوب الثورة في العمل لإزالة الانحراف الذي حصل في العهود السابقة، لئلّا يروا فيما بعد أنّه استغفلهم، واستغلّ اندفاعهم الثوريّ حين يكتشفون صعوبة الشروط التي يجب أن يناضلوا الفساد الذي ثاروا عليه في ظلّها. ولهذا أجابهم الإمام عليه السلام بقوله: ((دعوني والتمسوا غيري، فإنّا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإنّ الآفاق قد أغامت والمحجّة قد تنكّرت، واعلموا أنّي إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل، وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزير خير لكم مني أمير))[1]، ولكنّ الناس أبوا عليه إلاّ أن يعتلي الحكم، فاستجاب لهم.

تسلّم الإمام الحكم في مجتمع ورث الفساد، وكانت تنتظره مشاكل معقّدة كثيرة على مختلف الأصعدة، فواجههم الإمام عليه السلام بسياسته الثوريّة الجديدة التي قرّر أن يتّبعها من أجل تحقيق الأهداف التي قَبِل الحكمَ لأجلها، ولم تكن هذه السياسة شيئًا مرتجلًا اصطنعه لنفسه يوم وُلّيَ الخلافة، وإنّما كانت منهجًا مدروسًا ومنتزعًا من الواقع الذي كان يعانيه المجتمع الإسلاميّ آنذاك، ومعدّة للسير بهذا المجتمع إلى الأمام، ومهيأة لتمنح هذا المجتمع المطامح التي كان يتطلّع إليها.

أهميّة البحث:

تبرز أهميّة البحث عن طريق الدور الذي جسّده الإمام عليّ عليه السلام في تقديم رؤية

(١) بحار الانوار: ٣٢ / ٣٦.

متقدّمة في إدارة الدولة تقوم على العدل والشفافية والمساءلة من خلال وضع خطّة استراتيجيّة مدروسة؛ الغاية منها القضاء على الفساد الذي كان مستشريًا في جميع أرجاء البلاد، وتطوير البلاد على وفق سياسة منهجيّة مدروسة، ممّا أسهم في ترسيخ مبادئ العدالة والقضاء على الظلم والطغيان واستقلال القضاء وسيادة القانون وفق النزاهة والكفاءة . كلّ هذه الأمور دفعتنا لدراسة هذا الموضوع لغرض الاستفادة من السياسة المحنّكة التي اتّبعها الإمام .

إشكاليّة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال دراسة السياسة التي اتّبعها الإمام علي عليه السلام في إدارة الدولة، ونجاحه في القضاء على حالات الفساد المستشرية في البلاد، وكيف أدار الدولة وجعلها دولة متقدّمة بعد القضاء على مظاهر الفساد؟ وكيف نستطيع الاستفادة من هذه السياسة في إدارة الدولة .

منهجيّة البحث:

لقد اتّبعنا في دراسة بحثنا المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ التحليليّ، وذلك بدراسة السياسة المتّبعة من الإمام علي عليه السلام بشكل مستفيض وتحليلها وإبداء رأينا في كلّ ما يتطلّب ذلك والاستعانة برأي الفقهاء في الموضوع .

خطّة الموضوع:

سوف يتمّ تقسيم البحث على مطلبين وكالاتي :

المطلب الأوّل : سياسة أمير المؤمنين في الميدان الماليّ والإداريّ.

الفرع الأوّل : سياسة أمير المؤمنين في الميدان الماليّ

الفرع الثاني : سياسة أمير المؤمنين في الميدان الإداريّ

المطلب الثاني : سياسة أمير المؤمنين في الميدان الحقوقيّ والسياسيّ

الفرع الأوّل : سياسة أمير المؤمنين في الميدان الحقوقيّ

الفرع الثاني : سياسة أمير المؤمنين في الميدان السياسيّ

المطلب الأوّل: سياسة أمير المؤمنين في الميدان الماليّ والإداريّ

جسَّد الإمام عليه السلام مفهوم التسوية في العطاء بين جميع الناس الذين يتمتّعون بحقّ المواطنة الإسلاميّة من دون تمييز، وقضى على شرعيّة التفاوت الطبقيّ بما له من ذيول اقتصاديّة ودينيّة، وألغى كلّ أشكال التمييز في توزيع الأموال على الناس، مؤكّدًا على أنّ التقوى والسابقية في الإسلام أمور لا تمنح أصحابها امتيازات في الدنيا، ومن كان له فضل في الإسلام لأسبقيّته فالله يتولّى جزاءه يوم القيامة، أمّا في هذه الدنيا فالناس سواسية في الحقوق والواجبات. ومن أجل تحديد سياسة أمير المؤمنين في الميدان الماليّ والإداريّ سوف يتمّ تقسيم هذا المطلب على فرعين وكالاتي :

الفرع الأوّل: سياسة أمير المؤمنين في الميدان الماليّ

إنّ السياسة الماليّة التي اتّبعها الإمام علي عليه السلام قد اتّخذ بها موقفًا صارمًا ومتشدّدًا، وقد ركّز في سياسته المالية على نقطتين هامّتين:

إحداهما: الثروات التي تكّونت في الفترة السابقة لحكمه بأسباب غير مشروعة.

والثانية: أسلوب توزيع العطاء. ففيما يتعلّق بالنقطة الأولى: قام عليه السلام بمصادرة جميع ما تمّ توزيعه واقتطاعه قبل تولّي حكمه، وما تمّ وهبه من الأموال العظيمة لطبقة الأرستقراطيّين، إذ قال عليه السلام : ((أيّها الناس إنّي رجل منكم، لي ما لكم وعليّ ما عليكم، وإنّي حاملكم على منهج نبيّكم، ومنفّذ فيكم ما أمر به، ألاَ وإنّ كلّ قطيعة أقتطعها

عثمان، وكلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحقّ لا يبطله شيء، ولو وجدته قد تزوّج به النساء ومُلّك به الإماء وفرّق في البلدان لرددته، فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق))[1].

وفيما يتعلّق بالنقطة الثانية: فقد تناولت سياسته الماليّة إلغاء مبدأ التفاضل في العطاء، وإعلان مبدأ المساواة، إذ ساوى في العطاء بين المعتقين والأحرار، والسابقين في الإسلام والمسلمين الجدد، ولم يفضّل أحدًا على أحد. وبهذا الإجراء جسَّد الإمام عليه السلام مفهوم التسوية في العطاء بين جميع الناس الذين يتمتّعون بحقّ المواطنة الإسلاميّة من دون تمييز، وقضى على شرعية التفاوت الطبقيّ بما له من ذيول اقتصادية ودينيّة، وألغى كلّ أشكال التمييز في توزيع الأموال على الناس مؤكّدًا أنّ التقوى والسابقيّة في الإسلام أمور لا تمنح أصحابها امتيازات في الدنيا، ومن كان له فضل في الإسلام لأسبقيّته فالله يتولّى جزاءه يوم القيامة، أمّا في هذه الدنيا فالناس سواسية في الحقوق والواجبات.

وقد قال عليه السلام في إحدى الخطب الأولى التي استهلّ بها حكمه: ((ألا وأيّما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يرى أنّ الفضل له على سواه لصحبته، فإنّ الفضل النيّر غدًا عند الله، وثوابه وأجره على الله، وأيّما رجل استجاب لله وللرسول فصدَّق ملّتنا ودخل في ديننا، واستقبل قبلتنا فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده، فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يُقسَم بينكم بالسويّة، لا فضل فيه لأحد على أحد، وللمتّقين عند الله غدًا أحسن الجزاء وأفضل الثواب؛ لم يجعل الله الدنيا للمتّقين أجرًا ولا ثوابًا، وما عند الله خيرٌ للأبرار، وإذا كان غدٌ إنشاء الله فاغدوا علينا؛ فإنّ عندنا مالًا نقسمه فيكم، ولا يتخلّفنّ أحدٌ منكم؛ عربيّ ولا

---

(١) روائع نهج البلاغة: ٩٥ .

عجميّ كان من أهل العطاء أو لم يكن إلّا حضر، إذا كان مسلمًا حرًّا))[١].

فلمّا كان من الغد، غدا وغدا الناس لقبض المال، فقال لعبيد الله ابن أبي رافع كاتبه: ((ابدأ بالمهاجرين فنادهم، وأعط كلّ رجل ممّن حضر ثلاثة دنانير، ثمّ ثنّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك؛ ومن حضر من الناس كلّهم؛ الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلـك))[٢]، فقال سهل بن حنيف: يا أمير المؤمنين، هذا غلامي بالأمس وقد أعتقته اليوم؛ فقال عليه السلام : ((نعطيه كما نعطيك، فأعطى كلّ واحد منهما ثلاثة دنانير))[٣]، ولم يفضّل أحدًا على أحد، وتخلّف عن هذا القسم يومئذٍ طلحة والزبير، وعبد الله بن عمر، وسعيد بن العاص، ومروان بن الحكم، ورجال من قريش وغيرها.

الفرع الثاني: سياسة أمير المؤمنين في الميدان الإداريّ

باشر الإمام عليه السلام سياسته الإداريّة بعملين:

أولًا: عزل الـولاة السابقين على الأمصار: هؤلاء الـولاة الذين كانوا من الأسباب الهامّة في الثورة؛ لظلمهم وبغيهم وعدم درايتهم بالسياسة وأصول الحكم. وقد قال الإمام عليه السلام في شأنهم: ((ولكنّي آسى أن يلي أمر هذه الأمّة سفهاؤها وفجّارها، فيتّخذوا مال الله دولًا، وعباده خولًا، والصالحين حربًا، والفاسقين حزبًا، فإنّ منهم الذي قد شرب فيكم الحرام، وجُلِد حدًّا في الإسلام. وإنّ منهم من لم يسلم حتّى رضخت له على الإسلام الرضائخ))[٤].

---

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي: ٧/ ٣٦ .
(٢) منتخب موسوعة الامام علي بن أبي طالب عليه السلام : ٣٥٢ .
(٣) الاحتجاج، الطبرسّي: ١ / ١٠١ .
(٤) نهج البلاغة: ٣ / ١٢٠ .

فقد سبق لعثمان أن قرَّب أشخاصًا كان الرسول صلى الله عليه وآله قد طردهم أو أقصاهم، لقد ردّ عمّه الحكم بن أميّة إلى المدينة بعد أن طرده الرسول صلى الله عليه وآله وأصبح يسمّى طريد رسول الله، وآوى عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله قد أهدر دمه وولّاه عثمان مصر، كما ولّى عبد الله بن عامر البصرة فأحدث فيها من الأحداث ما جعل المؤمنين ينقمون عليه وعلى عثمان.

ثانيًا: إسناد ولاية الامصار إلى رجال من أهل الدين والعفة والحزم، ممن تتوافر في شخصيتهم المواصفات التي تحدث عنها علي عليه السلام في قوله: ((إنّه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل، فتكون في أموالهم نهمته (شهوته) ولا الجاهل فيضلهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف (الظالم) للدول (المال) فيتّخذ قومًا دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع (حدود الله) ولا المعطّل للسنّة فيهلك الأمّة))[1]، فولىّ على البصرة عثمان بن حنيف، وعلى الشام سهل بن حنيف، وعلى مصر قيس بن سعد بن عبادة، وثبّت أبا موسى الأشعريّ على الكوفة، وهذه هي الأمصار الكبرى في دولة الخلافة آنذاك.

وبقدر ما كانت هذه السياسات مصدر فرح للطبقة المستضعفة الفقيرة الرازحة تحت أثقال من الظلم كانت أيضًا صفعة لقريش ولغرورها وخيلائها واستعلائها على الناس، فمن أين لها بعد اليوم أن تحوز الأموال العظيمة من دون أن تنفرج شفتان لتقولا لها: من أين لك هذا؟وكيف لها بعد اليوم أن تستعلي وتستبد، وتفرض على الناس في ظلّ الإسلام سلطانها عليهم في الجاهلية؟

ولعلّ قادة الطبقة الثريّة وزعماءها فكّروا في أن يساوموا عليًا على بذل طاعتهم

---

(١) الدرّ النظيم في مناقب الأئمّة عليهم السلام: ٣٢٩ .

له على أن يُغضي عمّا سلف منهم، ويأخذهم باللين والهوادة فيما يستقبلون، فأرسلوا إليه الوليد بن عقبة ابن أبي معيط، فجاء إليه وقال: ((يا أبا الحسن، إنّك قد وترتنا جميعًا، ونحن إخوتك ونظراؤك من بني عبد مناف، ونحن نبايعك اليوم على أن تضع عنّا ما أصبناه من المال أيّام عثمان، وأن تقتل قتلته، وإنّا إن خفناك تركناك فالتحقنا بالشام، فقال عليه السلام: أمّا ما ذكرتم من وتري إيّاكم فالحقّ وتركم، وأمّا وضعي عنكم ما أصبتم فليس لي أن أضع حقّ الله عنكم ولا عن غيركم))[1].

وقد كلّمه كثيرون ومنهم المغيرة بن شعبة بشأن الولاة السابقين، فأشار عليه بأن يثبّت هؤلاء الولاة على أعمالهم، ولكنّه أبى عليه ذلك، وعزلهم بمن فيهم معاوية، وكلّمه طلحة والزبير بشأن ولاية الكوفة والبصرة فردّهما ردًا رفيقًا. ولمّا أيقن هؤلاء ومعهم الطبقة الثريّة أنّهم لن يفلحوا عن طريق المساومة والتهديد لجئوا إلى السعي لنقض البيعة، وقد جاء من أخبر علي عليه السلام بأنّهم يدعون الناس إلى رفض البيعة مدفوعين إلى ذلك بالامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي فقدوها. فخطب الناس، وكأنّه أراد بذلك أن يكشف عناصر الفتنة الجديدة، ويخرج بالمسألة من حدود الهمس والعمل في الظلام إلى الصعيد العام، ويسلّط عليها وعلى زعمائها النور ويفضح أهدافهم، ويُطلع الأمّة على المناورة التي تريد أن تحول نتائج الثورة إلى مغانم شخصيّة، وتعيد الأوضاع القديمة كما كانت، فلا تحصل الأمّة من ثورتها إلّا على تبديل الوجوه.

وقد أكّد في هذه الخطبة عزمه على مواصلة تطبيق سياسة المنهج الذي بدأ به، فقال عليه السلام : ((فأمّا هذا الفيء فليس لأحد على أحد فيه أثرة وقد فرغ الله من قسمته، فهو مال الله، وأنتم عباد الله المسلمون؛ وهذا كتاب الله به أقررنا وله أسلمنا،

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي: ٣٩ .

وعهد نبيّنا بين أظهرنا، فمن لم يرضَ به فليتولّ كيف شاء))[١].

ولكنّ الأرستقراطية الجديدة لم تقف مكتوفة اليدين إزاء سياسة علي عليه السلام الشرعيّة هذه، فقامت بحركة التمرّد الأولى في البصرة (حرب الجمل) بقيادة طلحة والزبير تحت ستار الثأر لعثمان، وما هي في واقعها إلّا تدبير دبّره من لم يماش الحكم الجديد أهواءهم من بني أُمية وغيرهم من المنتفعين بالعهد السابق، وقد كان القائمون بهذه الحركة يريدون أن يعطفوا أزمة الحكم إلى جانبهم بعد أن يئسوا من مساعدة الإمام عليه السلام لهم على ما يبتغون، ولكنّ الإمام عليه السلام قضى على الحركة في مهدها، وفرّ من بقي من أنصارها إلى الشام، إذ قامت حكومة برئاسة معاوية بن أبي سفيان، انضوت إليها جميع العناصر المنتفعة بالعهد السابق، التي رأت في الحكم الجديد خطرًا عليها وعلى امتيازاتها الطبقية، وبينما كانت حكومة الإمام تسير على نهج إسلاميّ خالص، أي إنّها كانت تحقّق للأمّة أقصى قدر مستطاع في ظروفها السياسية والاقتصادية والعسكرية من الرفاهية والعدالة والأمن كان معاوية يسير على نهج آخر في الحكم يقوم على شراء الضمائر بالمال، وتفضيل طائفة بحرمان طائفة أخرى، وتعطيل السبل وتعكير الأمن[٢]، ولم يكن معاوية ليبالي في أن ينزل بدافعي الضرائب من الزراع والتجار أفدح الظلم في سبيل أن يحصل منهم على مبلغ من المال يغذّي به أطماع حفنة من رؤساء القبائل العربيّة يؤلّفون جهازه العسكريّ المتأهّب دائمًا لقمع أيّ حركة تحرّرية تقوم بها جماعة من الناس.

وقد كان من الطبيعي أن تقوم حركة تمرّد أخرى وراء الواجهة نفسها بزعامة معاوية، فكانت صفين، وكان التحكيم ثمّ النهروان، ثمّ قُتِل عليه السلام بثمرة من ثمرات

---

(١) الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة: ٣٤٢ .

(٢) ينظر: الإمام علي ومشكلة نظام الحكم: ٢٩٢ .

التحكيم بعد أن غرس في عقول الناس وقلوبهم المبادئ الإسلاميّة في الحكم وسياسة الجماعات[1].

أبرز خصائص حكومة الإمام عليّ عليه السلام

ليس علي بن أبي طالب بالشخصية التاريخيّة فحسب، إنّما هو أمير المؤمنين، أي إنّه بالنسبة لنا الأسوة والقدوة والنموذج، نموذج للحكومة التي ينبغي على حكّامها وقادتها أن يقتدوا بسلوكه ومنهجه، وعلى الإسلاميّين أن يتّخذوا سلوك علي بن أبي طالب ومنهجه قدوة وأنموذجًا لهم.

والآن إذا أردنا أن نقف على المحطات البارزة واللامعة في حياة مولى المتّقين وأن نتعرّف على شخصيّته وحكومته، أظنّ أنّه علينا أن ندرس نقطتين أساسيّتين وحسّاستين، وأتصوّر أنّ شخصيّة أمير المؤمنين عليه السلام بعنوان أنّه الحاكم وخليفة رسول الله صلى الله عليه وآله تدخل في صلب هذه النقاط، طبعًا لن نتعرّض في هذا البحث إلى شخصيّة علي عليه السلام المعنويّة والعرفانيّة، تلك الشخصية التي كانت دائمًا مرتبطة بالفيض واللطف الدائم لله سبحانه، بل سنتحدث عن علي عليه السلام كحاكم إسلاميّ حكم الأمّة الإسلاميّة لفترة من الزمن.

النقطة الأولى: البارز في حياة أمير المؤمنين كحاكم هو التزامه وتعبّده الكامل بما جاء به الإسلام وما ورد في شريعته، فأمير المؤمنين الذي تربّى في كنف الإسلام وفي الوقت الذي كان الرسول يتولّى الحكومة ويتحمّل الأذى والمصاعب في سبيل الإسلام، كان علي عليه السلام الشاب المقاتل المقدام الذي لم يجلس في بيته وينتظر وقوع الحوادث، بل كان حاضرًا في كلّ المواجهات والتحدّيات، فلقد سخّر كلّ إمكاناته

(١) ينظر: مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة: ١٢٣.

وكمالاته الإنسانيّة في خدمة الإسلام[1]، إذ شارك في كلّ الحروب والغزوات التي جرت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، باستثناء حرب واحدة لم يشارك فيها بناءً على طلب الرسول، فقد طلب منه البقاء في المدينة، فقدّم حياته للإسلام وكان حاضرًا دائمًا ليضحّي بروحه دفاعًا عن الإسلام.

وفي ذلك اليوم الذي اجتمع فيه المسلمون على شخص غير علي عليه السلام ليسلّموه الإمرة والخلافة، اتّبع جمع الناس مجموعة صغيرة انسلخت لتبايع غير علي عليه السلام، وعلي الذي كان يرى ويعلم بأنّ الخلافة من حقّه وهو اللائق بها، وكان يستطيع إن أراد أن يواجه أولئك ويقوم بدعوة الناس وتحريضهم، لكنّه عليه السلام لم يقم بذلك وضحّى لمصلحة الإسلام. وكذلك فعل بعد وفاة الخليفة الثاني، إذ قيل له نبايعك ولكنّه عليه السلام رفض ذلك، فهذا مخالف لما يؤمن به ويتعارض مع تكليفه والتزامه، وأدّى هذا الرفض به إلى أن يتأخّر باستلام الخلافة ٢١ عامًا أخرى، وطوال فترة حياته التي سبقت تسلّمه الخلافة كان دائمًا يجاهد ويتحرّك في سبيل خدمة الإسلام والشريعة، لذا فمن الطبيعيّ أن يعمل على تطبيق الأحكام الإسلاميّة حين تسلّمه للخلافة، وعلى تحكيم الثوابت الإسلاميّة، وهذه هي الخصوصيّة الأولى للأمير عليه السلام[2].

النقطة الثانية: في شخصيّة أمير المؤمنين عليه السلام والتي ترتبط بكونه حاكمًا إسلاميًا، فعليّ الحاكم لم يكن مستعدًّا على الإطلاق أن يُهادن ويُصالح الأشخاص الذين لم يكونوا يتحرّكون في ضمن خطّه ومسيرته، أي الذين لم يتحرّكوا في خطّ الإسلام وفي سبيل الله، وحياة عليّ تُشير إلى ذلك، فعليٌّ عليه السلام تلميذ النبيّ صلى الله عليه وآله، لم يكن مستعدًّا للمسايرة كالنبيّ صلى الله عليه وآله نفسه، الذي كان يتحرّك في سبيل تحقيق الأهداف المقدّسة، وحياة النبيّ

(١) ينظر: مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة: ١٣١ .
(٢) ينظر: الإمامة والسياسة: ٣٨ .

كلّها شاهدة على رفض المهادنة والأهواء والأنانيات، ولو كان أمير المؤمنين عليه السلام مستعدًّا أن يُهادن لكان استطاع أن يحدّ من نفوذ القادة والشخصيّات المعادية له والبارزة في وسط الناس والتي تتمتّع بقدر من الاحترام لديهم، وأن يُخرس ألسنة الذين انتقدوه، ولو كان أيضًا مستعدًّا أن يُخفّف من مواجهته لأعداء الإسلام والحكومة الإسلامية فمن المؤكّد لم تكن لتواجهه كلّ هذه المشاكل والمصاعب[1].

وهنا كان امتياز الإمام علي عليه السلام الحاكم، من غيره من الحكام، فأولئك كانوا مستعدّين أن يتحالفوا مع أيّ طرف ضدّ عدّوهم، فنرى معاوية وعمرو بن العاص المتنافسين والمتخالفين مع بعضهما، يقفان جنبًا إلى جنب لمواجهة علي عليه السلام، وكذلك إذا نظرنا إلى طلحة والزبير من جهة وإلى معاوية من جهة أخرى، فلقد كانوا متعادين، لكنّهم كانوا مستعدّين أن يتّحدوا وأن يقفوا جنبًا إلى جنب لمحاربة علي بن أبي طالب عليه السلام، بينما نجد عليًّا رفض أن يتحالف مع طلحة والزبير ضدّ معاوية، فبالنسبة له هذا التحالف مخالف للنهج الإسلاميّ، معاوية عدو ومخالف وبنفس الدليل فطلحة والزبير أعداء لا يمكن مسايرتهم والتحالف معهم، وهذه أيضًا من خصوصيّات الإمام علي عليه السلام[2].

(١) ينظر: تاريخ الفكر العربّي إلى أيام ابن خلدون: ٢٤٢ .

(٢) ينظر: الحكومة في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٢٤ .

المطلب الثاني: سياسة أمير المؤمنين عليه السلام في الميدان الحقوقيّ والسياسيّ

إنّ من يقرأ عن حكومة الإمام عليّ عليه السلام قراءة موضوعيّة يرى فيها من التطوّر والتحديث ما هو موجود في الدول الحديثة التي جاءت عبر تراكم خبرات بشريّة على مدى مئات أو آلاف السنين. وإنّ السياسة التي تبنّاها الإمام عليه السلام في دولته في الجوانب القانونيّة والسياسيّة كانت ذات آليّات متطوّرة تبعًا للمنهج الإسلاميّ وتصوّراته، ولما يمتلك من خبرة دينية وعسكرية واجتماعيّة وسياسية جعلته مؤهّلًا لأن يكون صاحب منهج متميّز في إدارة شؤون الدولة على الأصعدة جميعها وبالأخصّ الميدان الحقوقيّ والسياسيّ، ومن أجل معرفة هذه السياسة الحكيمة في تلك المجالات سوف يتمّ تقسيم المطلب على فرعين وكالاتي :

الفرع الأوّل: سياسة أمير المؤمنين عليه السلام في الميدان الحقوقي

كان للإمام علي عليه السلام دور بارز في مجال الحقوق، إذ نادى بأنّ المسلمين سواء في الحقوق والواجبات في الإسلام، وقد كانت هناك فروق حقوقيّة جاهليّة قضى عليها الإسلام، وأعيدت في عهود لاحقة، فقريش ذات الماضي العريق في السيادة على القبائل العربيّة عادت في العهد السابق إلى إيمانها بتلك الفروق، فغدا أناس ليس لهم ماضٍ مشرّف بالنسبة إلى الإسلام ونبيه صلى الله عليه وآله يتعالون على أعظم المسلمين جهادًا وسابقة وبلاء لمجرّد أنّهم قريشيّون، هذه الفروق المعنويّة الجاهليّة قضى عليها الإمام، فقال عليه السلام : ((الذليل عندي عزيز حتّى آخذ الحقّ له، والقويّ عندي ضعيف حتّى آخذ الحقّ منه))[1]، وقال عليه السلام في خطاب آخر: ((أيّها الناس، أعينوني على أنفسكم، وأيم الله لأنصفن المظلوم من الظالم بخزامته حتّى أورده منهل الحقّ وإن كان كارهًا))[2].

---

(١) نفحات الولاية: ٢ / ٢٤٧ .

(٢) خطب الإمام عليّ عليه السلام، صبحي الصالح: ١٣٦ .

الفرع الثاني: سياسة أمير المؤمنين عليه السلام في الميدان السياسيّ

إنّ الرؤية السياسيّة التي تبّناها الإمام عليه السلام في دولته كانت ذات آليّات متطوّرة تبعًا للمنهج الإسلاميّ وتصوّراته، ولما يمتلك من خبرة دينيّة وعسكريّة واجتماعيّة جعلته مؤهّلًا لأن يكون صاحب منهج متميّز في إدارة شؤون الدولة عسكريًّا واجتماعيًّا، لذا ((يرى أمير المؤمنين أنّ بقاء القيادة السياسيّة الأولى للدولة في العاصمة وعدم خروجها للحرب أصلح، فبقاؤها لإدارة شؤون الجنود والعسكر في الولايات وإدارة بيت المال واقتصاديات الدولة وبسط العدل والقضاء والعمل لاستقرار الدولة والمجتمع وتقدّمهما، بينما تذهب القيادات العسكريّة لمحاربة العدو وقتاله))[١].

لذا ربما عورض على هذه السياسة من قبل مجتمعه الذي يرى أنّه لابدّ من الخروج معهم لتعزيز موقفهم الميدانيّ في الحرب، لكنّه كان يردّهم ويوبّخهم عن رفضهم لسياسته التي يراها الأصلح في تطوّر مجتمعهم خصوصًا والدولة عمومًا، فيقول: ((ما بالكم لا سُدّدتم لرشد ولا هُديتم لقصد، أفي مثل هذا ينبغي لي أن أخرج وإنما يخرج في مثل هذا رجل ممّن أرضاه من شجعانكم وذوي بأسكم، ولا ينبغي لي أن أدع الجند والمصر وبيت المال وجباية الأرض والقضاء بين المسلمين والنظر في حقوق المطالبين ثمّ أخرج في كتيبة أتّبع أخرى اتقلقل تقلقل القدح في الجفير الفارغ وإنّما أنا قطب الرحا تدور عليّ وأنا بمكاني... وهذا لعمر الله الرأي السوء))[٢].

وإنّ رئيس الدولة لابدّ أن يُقيم في العاصمة؛ لأنّه يمثّل هرم النضوج السياسيّ الذي إذا ما تعرّضت الدولة لحادث لابدّ أن يجد حلًّا سياسيًا سريعًا للخروج منه،

---

(١) الاستراتيجية العسكرية عند الإمام علي عليه السلام: ١١٢ .

(٢) نهج البلاغة: ١١٨ .

وهذا ما هو عليه الآن الدول المتقدمة والحديثة في أنّ الرئيس يعدّ الموظّف الأعلى وتناط به مسؤولية الإدارة العامّة للدولة. ويلخّص أحد الكتّاب أهمّ الركائز الأساسيّة لسياسة الدولة الإسلاميّة عند الإمام علي عليه السلام[١]:

أوّلًا: إدارة كلّ شؤون الدولة.

ثانيًا: منع الاضطراب السياسيّ للدولة في حالة الهزيمة، وانتقال السلطة عند موت رئيس الدولة.

ثالثًا: منع التمرّد والعصيان والانقضاض على الدولة وحفظها على ذلك،

هذا ونجد أنّ الإمام كان موضع استشارة الخلفاء في الدولة الإسلاميّة، إذ استعان عمر بن الخطاب إبّان خلافته على المسلمين برؤية الإمام السياسيّة حينما أراد قتال الفرس، فقال الإمام له: ((فكن قطبًا واستدر الرحا بالعرب واصلهم دونك نار الحرب، فإنّك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتّى يكون ما تدع وراءك من العورات أهمّ إليك ممّا بين يديك))[٢]، وكذلك مشاورة عمر بن الخطاب له في الخروج إلى غزو الروم فيقول: ((إنّك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنكب لا يكن للمسلمين كهف دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث لهم رجلًا محربًا، واخفر معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر الله فذاك ما تحب، وإن تكن الأخرى كنت ردءًا للناس ومثابة للمسلمين))[٣].

وهذا يدلّ على أنّ نظرة الإمام للدولة كانت تتحرّك على وفق معطيات سياسيّة

---

(١) ينظر: الحكومة الإسلامية في عهد أمير المؤمنين: ٥٧ .

(٢) نهج البلاغة: ٢٩ .

(٣) الشورى في الشريعة الإسلاميّة: ١٢٤ .

دوليّة رشّحته أن يكون قائدًا للدولة رغم كثرة المعارضين على سياسته ومنهجه ورغم عدم وعي القاعدة الجماهيريّة بالمشروع السياسيّ الذي رسمه الإمام للدولة الإسلاميّة الكبرى، إذ إنّ الإمام علي عليه السلام كان من الممكن أن يُمارس الأوتوقراطيّة أو الحكم الواحد ضدّ الشعب كما مارسه بعده الحكّام والملوك ضدّ شعوبهم؛ حتّى ينبسط له الحكم والإدارة بصورة أكثر، لكنّه كان يرى أنّ الحكم لابدّ أن ينطلق من رؤية إنسانيّة بحتة أساسها العدل وأن لا يتجاوز الثوابت الإسلاميّة للحاكم مهما كانت العقبات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، فكان من اللازم أن تحصل إخفاقات سياسيّة أو عسكريّة نتيجة عدم نضوج الوعي الجماهيريّ[1].

ولذلك نرى أنّ الإمام أعلن عن ذلك بصراحة بعد اتّهامه بأنّه عديم الخبرة بالحرب قائلًا: ((وأفسدتّم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان حتّى لقد قالت قريش أنّ ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب، لله أبوهم وهل أحد منهم أشدّ لها مراسًا وأقدم فيها مقامًا مني، لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين، وها أنا قد ذرفت على الستين، ولكن لا رأي لمن لا يطاع))[2].

وهكذا نرى الإمام في أكثر من موقف أن رؤيته السياسية تنطلق من معرفة سياسيّة تجعل رأيه لا يجانب الصواب، وأنّ آفاقه المعرفيّة جعلته قادرًا على استيعاب مجمل القضايا التي كانت تمسّ الدولة على المستوى الخارجيّ والداخليّ، كما نرى ذلك في قضية غزواته وحروبه في صفين والبصرة والنهروان، وكيف أنّه وصلت بشائر الانتصار عندما اقترب القتال إلى رواق معاوية، ولكنّ الدهاء السياسيّ لمعاوية ورفع المصاحف جعل من المقاتلين ينقسمون فيما بينهم ويوقفون القتال ويؤثرون

---

(١) ينظر: الإمام علي صوت العدالة الإنسانيّة: ٢٣١ .

(٢) البيان والتبيين: ١ / ٣٧ .

على قرار الإمام عليه السلام ومثل هذه الوقائع والهزائم كثير ممّا يؤكّد قصور القاعدة الجماهيريّة وعدم النضوج الفكريّ السياسيّ.

كما أنّ قضية السلام لم تكن غائبة عن حكومة الإمام علي عليه السلام، بل كانت حاضرة في كلماته وخطبه وممارسته في الحكم نظرًا لما يمثّل السلام من أهميّة عالميّة في الإسلام السياسيّ وتأثيره على الشعوب وتقدّمها، فشغلت باله وهمّه في تحقيق هذا المشروع ضمن متطلّبات الدولة وأهدافها، فالإمام لم يكن يرى من الحرب إلّا وسيلة لتحقيق هذا المشروع لتسود قيم الإنسانيّة والعدل في المجتمع الإسلاميّ، وليحقّق أكبر قدر ممكن من عزّة الأمة الإسلامية وكرامتها، فاستخدم لغة الحوار السياسي الذي يخلق جوًّا من الودّ والرحمة ممّا يذيب حواجز الخلافات والتشنّجات[1]، فعالج قضيّة التحكيم بين الدولة الإسلاميّة ومعاوية على أساس الرضا بميثاق السلام الذي عقده، بالرغم من عدم قناعته الشخصيّة بالتحكيم، لكنّه أدرك أنّ التحكيم وثيقة سياسية صدرت من القائد الأعلى للدولة مفادها الوفاء لهم بعدم قتالهم وتأجيل ذلك إلى إشعار آخر، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[النحل: ٩١].

فلم يخالف القانون الذي يؤمن به وينطلق به في رؤيته السياسية، ولأنّ تداعيات الأحداث السياسية والاجتماعية ومدى تأثيرهما على سيسيولوجيا المجتمع جعلت من الإمام يتعامل مع الأحداث بواقعية مع ما يمتلكه من صعوبات حقيقية تجاه مجتمعه الذي كان يراهن على فشله وعدم قدرته على استيعاب مشروعه الذي أنفق عليه الغالي والنفيس، ويلخّص بعض الباحثين في هذا الصدد أهمّ الآراء التي تدور

(١) ينظر: علي ومناوؤه: ٧٨ .

حول السلام عند الإمام عليه السلام استنادًا إلى الوثيقة التي بعثها إلى مالك الاشتر[1]:

أوّلًا: الموافقة على السلام والصلح وعدم رفضه بشرط أن يكون فيه رضا الله سبحانه وتعالى فهذا الشرط الرئيسيّ.

ثانيًا: أهميّة قبول السلام والصلح تزاد بالمنافع التي يوفّرها هذا السلام من راحة للجيش والجنود والارتياح النفسيّ والاطمئنان للحاكم واستقرار الوضع الأمنيّ للبلد.

ثالثًا: الحذر الشديد من العدوّ بعد الصلح.

رابعًا: الوفاء بالمعاهدات وبنود السلام وعدم نكثها.

خامسًا: عدم نكث ومكر وخداع وخيانة العدو وإنّ احترام المعاهدات والمواثيق والعمل بها مشترك بين كلّ الناس ولا يختصّ بها المسلمون.

سادسًا: يجب أن تكون المعاهدات ومعاهدات السلام صريحة وواضحة ودقيقة وإحكام بنود الصلح حتّى لا تؤوّل، والألفاظ يجب أن تكون معيّنة ومقطوع ما تعنيه.

سابعًا: عدم تأويل بنود وألفاظ الصلح والمعاهدات بالتأويلات الخفيّة لصالحك من جانبك.

ثامنًا: عدم فسخ العقد والمعاهدة بغير حقّ بسبب أزمات الدولة.

الخاتمة:

ليس الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بالشخصية التاريخية فحسب، إنّما هو أمير المؤمنين، أي إنّه بالنسبة لنا الأسوة والقدوة والنموذج، نموذج للحكومة التي ينبغي

(١) ينظر: الإمام علي ومشكلة نظام الحكم: ١٢٢ .

على حكّامها وقادتها أن يقتدوا بسلوكه ومنهجه، وعلى الإسلاميّين أن يتّخذوا سلوك علي بن أبي طالب قدوة وأنموذجًا لهم، ويمكن تلخيص أهمّ النقاط التي برزت في سياسته بالآتي :

١. كانت حكومة الإمام تسير على نهج إسلامي خالص، أي إنّها كانت تحقّق للأمّة أقصى قدر مستطاع في ظروفها السياسية والاقتصادية والعسكرية من الرفاهية والعدالة والأمن.

٢. جسَّد الإمام عليه السلام مفهوم التسوية في العطاء بين جميع الناس الذين يتمتّعون بحقّ المواطنة الإسلاميّة من دون تمييز، وقضى على شرعية التفاوت الطبقيّ بما له من ذيول اقتصاديّة ودينيّة، وألغى كلّ أشكال التمييز في توزيع الأموال على الناس، مؤكّدًا على أنّ التقوى والسابقيّة في الإسلام أمور لا تمنح أصحابها امتيازات في الدنيا، ومن كان له فضل في الإسلام لأسبقيّته فالله يتولّى جزاءه يوم القيامة، أمّا في هذه الدنيا فالناس سواسية في الحقوق والواجبات.

٣. السياسة المالية والإدارية التي اتّبعها الإمام علي عليه السلام كانت مصدر فرح للطبقة المستضعفة الفقيرة تحت أثقال من الظلم، وكانت أيضًا صفعة لقريش ولغرورها وخيلائها واستعلائها على الناس، وكيف لها بعد اليوم أن تستعلي وتستبد، وتفرض على الناس في ظلّ الإسلام سلطانها عليهم في الجاهلية.

٤. نادى عليه السلام بأنّ المسلمين سواء في الحقوق والواجبات في الإسلام، وقد كانت هناك فروق حقوقية جاهلية قضى عليها الإسلام وأعيدت في عهود لاحقة، فقريش ذات الماضي العريق في السيادة على القبائل العربيّة عادت في العهد السابق إلى إيمانها بتلك الفروق، فغدا أناس ليس لهم ماضٍ مشرّف بالنسبة إلى الإسلام ونبيّه صلى الله عليه وآله يتعالون على أعظم المسلمين جهادًا وسابقة وبلاء لمجرّد أنّهم قريشيّون، هذه

الفروق المعنويّة الجاهلية قضى عليها الإمام بحكمته وسياسته .

٥. كانت للإمام علي عليه السلام رؤية سياسية تنطلق من معرفة سياسيّة تجعل رأيه لا يجانب الصواب، وأنّ آفاقه المعرفيّة جعلته قادرًا على استيعاب مجمل القضايا التي كانت تمسّ الدولة على المستوى الخارجيّ والداخليّ.

المصادر

١. الاحتجاج، الشيخ أحمد بن علي الطبرسيّ، دار الأسوة للطباعة والنشر، طهران، ٢٠٠٢م.

٢. الاستراتيجيّة العسكرية عند الإمام علي عليه السلام، محمّد البستاني، قم، ط١، ١٩٩٢م.

٣. الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، دار الأندلس، ٢٠٠٨م.

٤. الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، د. محمد طي، مؤسّسة دائرة معارف الفقه الإسلاميّ، قم، ط٣، ٢٠٠٥م.

٥. الإمامة والسياسة، عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوريّ، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٦. بحار الأنوار، العلّامة محمّد باقر المجلسيّ، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ١٦٩٥م.

٧. البيان والتبيين، الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، دار ومكتبة الهلال، بيروت،(د.ت).

٨. تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون، د. عمر فرّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨م .

٩. الحكومة الإسلاميّة في عهد أمير المؤمنين، السيد محمّد الحسيني الشيرازيّ، ١٩٩٣.

١٠. الحكومة في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، الشيخ محمّد جواد مغنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

١١. خطب الإمام علي عليه السلام، صبحي الصالح، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.

١٢. الدرّ النظيم في مناقب الأئمّة عليهم السلام، جمال الدين يوسف بن حاتم الشاميّ، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، قم، (د.ت) .

١٣. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، الشيخ محمّد مهدي بن علي النراقيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٩٩٥م.

١٤. روائع نهج البلاغة، جورج جرداق، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

١٥. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزليّ، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٠٥م .

١٦. الشورى في الشريعة الإسلاميّة، د.عبد الكريم زيدان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م .

١٧. عليّ ومناوؤه، د. نوري جعفر، مطبوعات النجاح، القاهرة، (د.ت) .

١٨. مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، د. عبد الحميد متولّي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٤، ٢٠٠٨م .

١٩. منتخب موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام مركز الأبحاث العقائدية، دار مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، (د.ت).

٢٠. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، الشيخ محمّد الريشهري، دار الحديث، قم، ٢٠٠٠م.

٢١. نفحات الولاية، آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازيّ، مدرسة الإمام علي عليه السلام، قم، (د.ت).

٢٢. نهج البلاغة، الشريف الرضي، مؤسّسة آية الله العظمى الميلاني لإحياء الفكر الشيعيّ، قم، (د.ت) .